**الأسبوعية: نشرية عــ 26 ــــدد – جانفي 2021**

**الافتتاحيةــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ**

تجدّد الهيئة بكل اعتزاز وفخر انحيازها التام واللامشروط لقيم ومبادئ ثورة الحرية والكرامة، وليس من قبيل

المبالغة عندما نجزم انه لا كرامة ولا حرية لشعب يرزح تحت التخاذل في تطبيق القانون، والتعسّف في تنفيذه وإنفاذه، ولا حرية ولا كرامة في ظلّ المحسوبية والمحاباة والكيل بمكيالين، حيث يكون القادة والأعيان والأغنياء فوق العدالة وفوق الشبهات.

نحن تحمّلنا مسؤولية من أجسم المسؤوليات، لأننا نُقرّ بأنّ محاربة الفساد بمثابة حرب ضروس تستلزم عدّة وعتادا، وتستلزم أولا وأساسا تصميما على خوض الحرب حتى نهايتها، والحرب معارك وسجال ونحن نخوضها، سلاحنا عزيمة لا تعرف الكلل وإرادة تتحدّى العوائق وقدرة على تذليل الصعاب وإيمان راسخ بان الفساد زائل وأن قيم الخير تنتصر رغم مشقّة الطريق.

لا حصانة وظيفية ولا سياسية ولا عائلية... ولا حياد مع الفساد

**بقلم رئيس الهيئة عماد بوخريص**

**الإحالات القضائية**

* **الإحالات في علاقة بالتقصّي:**
* **تونس**

أحالت الهيئة لمكافحة الفساد بتاريخ27 نوفمبر 2020 على السيّد وكيل الجمهورية لدى المحكمة الابتدائية بتونس ختم أعمال البحث والتقصّي في ملف يتعلّق بشبهات فساد مالي بأحد المراكز المختصّة التابعة للديوان الوطني للبريد التونسي.

ويشار إلى أن منطلق التحريّات في الملف، عريضة واردة على الهيئة للإبلاغ عن شبهات وتجاوزات مالية ومحاسبية متمثّلة في الاستيلاء على أموال وتزوير أداة تحويل إلكتروني وإدخال بيانات بنظام معالجة معلوماتية بصفة غير قانونية بالمركز. علاوة على استغلال بعض الموظفين لصفتهم ومراكز عملهم لاختلاس أموال من حسابات الحرفاء باستعمال بطاقات سحب مفتعلة ومنها ما هو دولي وبرصيد "عملة صعبة".

وأمام جدّية التبليغ والمؤّيدات المدلى بها، باشرت الهيئة أعمال البحث والتقصّي المستوجبة في الغرض بالتنسيق مع الجهات المعنية المختصة. وبتوصّلها بالنتائج التي انتهت إليها مأموريات التّفقد المنجزة خلال شهري فيفري ومارس 2020 سواء على مستوى الإدارة العامة للبريد أو على مستوى التفقديّة العامة لوزارة تكنولوجيا الاتصال، ثبت وجود قرائن جدّية وأدلّة متظافرة على صحّة التجاوزات والشُبهات المثارة والمتمثّلة في:

* استغلال موظّف عمومي لوظيفته لاختلاس أموال باستعمال بطاقات سحب مفتعلة والمعروفة تجاريا باسم "الدينار الإلكتروني سمارت"، إلى جانب استعمال هويّات مزوّرة وإدراجها في قاعدة البيانات للقيام بتلك العمليات.
* مسك موظّف عمومي منذ شهر ديسمبر 2019 مبالغ مالية مصدرها غير معلوم.
* مسك موظّف عمومي بطاقات سحب إلكترونية، بأسماء غير صحيحة واستغلالها في عمليات مالية من الموزّعات الآلية للبريد ومن أرصدة مختلفة. ثم القيام بمحو أثر تلك العمليات من قاعدة البيانات الخّاصة بالبطاقة مستغلاّ في ذلك خصائص وظيفه.
* استغلال أحد المسؤولين بالمركز لصفته لتحيين وتغيير أرصدة الحسابات على قاعدة البيانات حتى تكون مطابقة مُحاسبيّا لجدول الحسابات وذلك بمشاركة أحد منظوريه.
* امتناع المسؤول عن المركز عن إعلام الجهات المخّتصة بوقوع عملية حذف لعدد من الملفّات الإلكترونية من قاعدة البيانات علاوة على إتلاف المعطيات المسجّلة بذاكرة أجهزة المراقبة البصرية بمقرّ المركز.
* مسك بطاقات سحب مالية، برصيد "عملة صعبة" دون وجه حقّ.

**بنزرت**

أحالت الهيئة يوم 30 ديسمبر 2020 على السيّد وكيل الجمهورية لدى المحكمة الابتدائية ببنزرت ختم أعمالها في ملف يتعلّق بشبهات فساد اقتصادي ومالي وإداري متشعّبة بميناء بحري تجاري بالجهة.

ويذكر أنّ منطلق الأبحاث في ملفّ الحال عريضة واردة على الهيئة، للإبلاغ عن تجاوزات وأخطاء تصرّف وشبهات فساد بميناء بحري تجاري متمثّلة في استغلال الصفة لاستثناء شركة أجنبية متخصّصة في صناعة وتحويل وإصلاح السّفن والبواخر والمعدّات البحرية من وجوب الخضوع لخدمة الحراسة بالنسبة للسفن والبواخر المتجهة إلى حوض الصيانة والإصلاحات بالميناء وذلك رغم وجود مؤسسة تونسية متحصلة على ترخيص حصري من وزارة النقل لممارسة نشاط حراسة السفن.

وبمواصلة التحرّيات، توصّلت الهيئة بنسخة من تقرير التفقد المنجز على مستوى ديوان البحرية التجارية والموانئ والذي انتهى إلى:

* قيام الشركة الأجنبية دون وجه قانوني بممارسة نشاط حراسة السفن وتوظيف واستخلاص المعاليم المنجرّة عن ذلك في مخالفة للقانون عدد 08 الصادر بتاريخ 14 فيفري 2014 والمتعلّق بنظام الامتيازات المتعلّقة بالتصدير.
* إصدار الشركة الأجنبية دون وجه قانوني لبلاغ موجّه إلى المتعاملين مع ميناء الجهة واتخاذ قرارات عوضا عن السلطة المينائية التي تعتبر الجهة الوحيدة المخوّلة.
* ارتكاب الإدارة العامة السابقة لديوان البحرية التجارية والموانئ لخطأ تصرّف على معنى الفصول 111 و113 و117 من القانون الأساسي عدد 41 لسنة 2019 والمتعلّق بمحكمة المحاسبات، علاوة على التصرّف بما يحقّق فائدة لا وجه لها للشركة الأجنبية.

**\*\*\***

* **إحالات على معنى أحكام الفصل 35 من قانون الإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين**
* تونس

أحالت الهيئة على السيد وكيل الجمهورية لدى المحكمة الابتدائية بتونس شكاية جزائية على معنى الفصل 35 من القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2017 المتعلّق بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين وذلك إثر إسناد الحماية لمبلّغة عن شبهات فساد بالوكالة الفنية للنقل البرّي وثبوت تعرّض المبلّغة إلى ممارسات انتقامية من طرف إطار بالتفقدية حيث عمد إلى هرسلتها طيلة فترة التحقيق الإداري معها بنيّة دفعها إلى سحب اتهاماتها تجاه زميله المبلّغ عنه، علاوة على عدم التزامه بمبدأ الحياد وتعمّده التضييق عليها وتكذيبها بهدف توجيه اتهاماتها فقط لصاحب مدرسة السياقة وتنزيه زميله.

**\*\*\***

**تفاعل القضاء مع إحالات الهيئة**

القيروان

تلقّت الهيئة مكتوب من السيّد وكيل الجمهورية لدى المحكمة الابتدائية بالقيروان مفاده إحالة الملفّ الذيّ توصّل به من الهيئة على فرقة الأبحاث والتفتيش للحرس الوطني بخصوص شبهات فساد في عملية إسناد مقاسم فلاحية راجعة بالنظر لأملاك الدولة.

ويشار إلى أنّ منطلق البحث في هذا الملفّ، عريضة واردة على الهيئة للإبلاغ عن شبهات فساد في إسناد مقاسم دولية ذات صبغة فلاحية وافتعال وثيقة والتدليس ومسك واستعمال مدلّس.

وأمام جدّية التبليغ باشرت الهيئة أعمالها بالتنسيق مع الجهات المعنية ليثبت أنّ اللجنة القومية الاستشارية للتفويت في الأراضي الفلاحية الدولية المنعقدة بتاريخ 02 أكتوبر 1986 قرّرت التفويت في مقسمين لفائدة المبلغّين في قضية الحال الذين تولّيا خلاص الثمن المستوجب حسب وصولات خلاص أدليا بها، غير أنهما فوجئا برفض الوزارة إتمام البيع النهائي معهما خلافا لما قامت به مع مستحقين آخرين لهم نفس الوضعية القانونية.

وبتعميق أعمال البحث والتقصّي ثبت أنّ اللجنة الجهوية للتفويت في الأراضي الدولية الفلاحية المنعقدة بتاريخ 27 مارس 1991، توصّلت بكتبين منسوبين للمبلغيّن يتضمنان عدولهما عن إتمام التسوية وشراء المقسمين المشار إليهما، وقد تبيّن تدليس الكتبين المشار إليهما وعدم صدورهما عنهما، وأنّ الإمضاءات المضمّنة بها لم تصدر عنهما وتأكّد مايلي:

* أنّ اللجنة الجهوية للتفويت في الأراضي الدولية ذات الصبغة الفلاحية قد أسندت أحد المقاسم لشخص تربطه علاقة بعضوين منها، وأنّ الشخص المذكور فوّت فيها بالبيع للغير.
* أن الإمضاءات المضمّنة صلب الكتبين لا تعود لهما ولم يمضيا عليها مطلقا.
* تلاعب بعض المسؤولين بالمقاسم والقطع المسندة من قبل اللجنة الجهوية للتفويت في الأراضي الدولية ذات الصبغة الفلاحية.
* تجاوز السلطة والاستيلاء على الأموال العمومية وسوء التصرف فيها.
* الإضرار بالمصلحة العامة وحرمان مواطنين إثنين من حقوقهم في الملكية دون وجه حقّ.

منوبة

توصلت الهيئة بمكتوب من السيّد وكيل الجمهورية لدى المحكمة الابتدائية بمنوبة مفاده توجيه الملفّ الوارد عليه من الهيئة إلى مركز الحرس الوطني بوادي الليل للبحث والمراجعة بخصوص شبهة قيام فلاحين بالمنطقة بريّ الخضروات بمياه ملوثة.

ويذكر أنّ الهيئة باشرت أعمالها في هذا الملفّ بموجب عريضة تبليغ تتعلّق بتعمّد فلاحين ريّ الخضروات بمياه ملوثة مما تسبب في تسمّم البعض من المواطنين.

وقد راسلت الهيئة بالخصوص كلّ من السيّد والي منوبة والسيّد المدير الجهوي للصحة بمنوبة بتاريخ 18 فيفري 2020.

وبتوصّلها بمراسلات الهيئة، كلّفت الإدارة الجهوية للصحة أعوان المراقبة الصحية بإجراء معاينة ميدانية للضيعات الفلاحية بالتنسيق مع أعوان الحرس الوطني وممثلين عن المندوبية الجهوية للفلاحة، فتبين وجود ضيعتين بصدد سقيها بمياه مستعملة وغير معالجة وهو ما يمثّل خطرا على صحة المواطن. وعليه تمّ إصدار قرار فوري بإتلاف الخضروات الملوّثة طبقا للقوانين الجاري بها العمل.

كما أكّدت الأبحاث أيضا استعمال مياه متغيرة اللون وتنبعث منها روائح كريهة بالجهة أثبتت النتائج المخبرية أنها ملوثة أو غير صحية ولها تأثيرات مباشرة وخطيرة على صحة المواطن.

**تفاعل الجهات الإدارية مع طلبات الهيئة**

وزارة الصحة

توصّلت الهيئة بردّ وزارة الصحة في علاقة بطلب معطيات تتعلّق شبهة إسناد بطاقة مهنية لممارسة مهنة "نظاراتي مبصري opticien optométriste " على خلاف الصيغ القانونية. وتمّت الإفادة أنّ مصالح التفقدية الطبية والموازية للطبية قد قامت ببحث في الغرض وأسفرت نتائجه على:

* عدم أهلية المبلّغ عنه لممارسة مهنة "نظاراتي مبصري opticien optométriste " باعتبار عدم حصوله على شهادة في الاختصاص.
* استظهار المبلّغ عنه بشهادة معادلة تتضمن معطيات مخالفة تماما للوثائق التي كان قد تقدم بها إلى الجهات الإدارية الرسمية.

وتبعا لذلك فقد تم إتخاذ الإجراءات التالية:

1. إصدار قرار غلق نهائي للمحلين الراجعين بالنظر إلى للمبلّغ عنه.
2. مراسلة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي قصد التثبت من شهادة المعادلة المسندة للمبلّغ عنه.
3. مراسلة الإدارة العامة للصندوق الوطني للتأمين على المرض لإعلامه بقرار الغلق النهائي للمحلّين.
4. إحالة الملف على وحدة التشريع والنزاعات بوزارة الصحة لإثارة التتبّعات القضائية المستوجبة.

كما تمّ أيضا تسليط العقوبات الإدارية ضدّ كلّ من:

* المسؤول الذّي أمضى على إسناد البطاقة المهنية لفائدة المبلّغ عنه دون التثبت من توفّر الشروط القانونية المطلوبة.
* المكلفّين من طرف الإدارة الجهوية للصحة بمنوبة من أجل التعاطي المجانب للصواب بخصوص هذا الملف ومن أجل غياب التنسيق مع أعضاء الفريق ومع رؤسائهم المباشرين.

وزارة الشباب والرياضة والإدماج المهني

توصلت الهيئة بمكتوب من مصالح وزارة الشباب والرياضة والإدماج المهني بخصوص شبهة الاستيلاء على ملعب رياضي وتمّت الإفادة بأنّ مصالح المندوبية الجهوية المعنية مرفوقة بممثل عن الإدارة الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية قد قاموا بمعاينة الملعب وثبت وجود اعتداءات من طرف عدد من المواطنين، وتمّ إثر هذه المعاينة تدخّل مصالح بلدية المكان وإزالة البناءات الفوضوية.

كما تولّى المدير الجهوي لأملاك الدولة والشؤون العقارية بالجهة إحالة محضر البحث والمعاينة على السيّد المكلف العام بنزاعات الدولة قصد اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة ضد المخالفين.

ولاية نابل

توصّلت الهيئة بردّ من مصالح ولاية نابل بخصوص شبهة عدم تنفيذ قرار إيقاف استغلال مقطع وتمّت الإفادة أنّه بعد التحري في الموضوع من قبل مصالح الولاية تمّ:

* إصدار قرار إيقاف نشاط المقطع العشوائي وفقا لتقرير المعاينة الميدانية المنجزة في الغرض.
* تحرير ثلاثة محاضر ضدّ المخالفين من أجل استغلال المقطع دون ترخيص، مع حجز الآلة الجارفة بالمستودع البلدي.
* إصدار برقية تتعلّق بالإيقاف الفوري لنشاط المقطع.

\*\*\*

**في علاقة بحماية المبلّغين عن شبهات الفساد**

توصّلت الهيئة بمكتوب من مبلّغة عن شبهات فساد بوزارة الشباب والرياضة والإدماج المهني، مفاده تنفيذ قرار الحماية الصّادر عن الهيئة لفائدتها والقاضي بصرف المرتبات التي تمّ اقتطاعها لمدة ثلاثة أشهر و 17 يوما، علاوة على التزام الجهة الإدارية بعدم اتخاذ أيّ تدابير انتقامية ضدّها أو ترهيبها أو تهديدها مباشرة أو بواسطة أي شكل من الأشكال.

**في علاقة بالتصريح بالمكاسب والمصالح ومكافحة الإثراء غير المشروع**

**إحداث "خليّة التوقّي من تضارب المصالح**

تكريسا منها لدورها الوطني وتفاعلا مع محيطها تعلم الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ها بادرت بإحداث "خليّة التوقّي من تضارب المصالح" تعمل تحت الإشراف المباشر لرئيس الهيئة وتتولّى هذه الخليّة القيام خاصّة بالمهام التالية:

التعهّد بوضعيات تضارب المصالح في القطاعين العام والخاص ورصدها ومراقبتها ومتابعتها واتّخاذ ما يتعيّن من إجراءات في شأنها،

الردّ على الاستشارات الواردة على الهيئة فيما يخصّ وضعيات تضارب المصالح المحتملة،

إعداد أدلّة توجيهية في خصوص الوقاية من تضارب المصالح وإبداء الرأي في سياسات التوقّي من تضارب المصالح،

متابعة التزام هياكل القطاعين العام والخاص بسياسات التوقّي من تضارب المصالح،

المساهمة في تطوير الأطر القانونية والترتيبية والتنظيمية والمؤسّساتية للتوقّي من تضارب المصالح.

**637 عدد التنابيه التي وجهتها الهيئة من 01 سبتمبر 2020 وإلى غاية 22 جانفي 2021:**

 **408 تنبيه من 01 سبتمبر وإلى غاية 31 ديسمبر 2020**

**229 تنبيه من 01 جانفي وإلى غاية 22 جانفي 2021**

* **كما أفادت وحدة التصريح بالهيئة أنّه تمّ خلال هذا الأسبوع:**
	+ - * قبول 98تصريحا بالمكاسب والمصالح.
* مراسلات تتعلق بتكوين قاعدة بيانات الخاضعين لواجب التصريح:
* مراسلة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات حول قائمة أسمية للخاضعين لواجب التصريح بالمكاسب والمصالح (رؤساء وأعضاء الجماعات المحلية).

التنابيه:

* توجيه (11) تنبيها إلى الأشخاص المتخلفين عن واجب التصريح والراجعين بالنظر إلى نقابة أطباء الأسنان الممارسين بصفة حرة.
* توجيه ثلاثة تنابيه إلى الأشخاص المتخلفين عن واجب التصريح والراجعين بالنظر إلى إتحاد الصناعات الصغرى والمتوسطة التونسية .
* توجيه (68) تنبيها إلى الأشخاص المتخلفين عن واجب التصريح والراجعين بالنظر إلى وزارة الإقتصاد والمالية ودعم الأستثمار.
* **التصرّف في قاعدة البيانات:**
* العمل على قاعدة بيانات وزارة التربية ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ورئاسة الحكومةووزارة الصحة .

رقم الأسبوع

23 : هو عدد ملفّات الإحالات القضائية الصادرة عن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد الموجّهة للنيابة العمومية بمختلف محاكم الجمهورية خلال الفترة المتراوحة من غرة سبتمبر 2020 إلى غاية 31 ديسمبر 2020

معطيات إحصائية

**أنشطة الهيئة**

* استقبل رئيس الهيئة السيّد عماد بوخريص، يوم الأربعاء 20 جانفي 2021، سفير ألمانيا بتونس السيد بيتر بروغل، وتناول اللقاء سبل تعزيز التعاون المشترك بين الطرفين .
* استقبل رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد السيّد عماد بوخريص، يوم الخميس 21 جانفي 2021، وفدا عن الجمعية التونسية للمراقبين العموميين للبحث عن سبل التعاون وتبادل الخبرات وتنمية القدرات بين الطرفين.
* استقبل رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد عماد بوخريص يوم الجمعة 22 جانفي 2021 رؤساء الهيئات العمومية المستقلة في إطار مزيد دعم نشاط والدور المهم الذي تضطلع به هذه الهيئات في التأسيس لقيم المواطنة والنزاهة والشفافية.

وتم تخصيص فضاء في راديو نزاهة إذاعة الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد لهذه الهيئات للتعريف بأنشطتها وتعزيز المنظومة الوطنية لحقوق الإنسان.

كما وقّع رؤساء الهيئات العمومية المستقلة بتوقيع الميثاق التحريري لراديو نزاهة وذلك لمنحهم مساحة للتعريف بأعمالهم وأنشطتهم.

وتتمثل الهيئات المشاركة في الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري وهيئة النفاذ إلى المعلومة والهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب والهيئة العليا المستقلة للانتخابات والهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية والهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص والهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

**إصدارات الهيئة**

مجموع تقارير ورشات العمل المنجز ضمن برنامج "تعزيز الحوكمة الديمقراطية والمساءلة العمومية في تونس".

 أنجز هذا البرنامج في إطار تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد  2016- 2020 من طرف الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبمساهمة الوكالة الكورية للتعاون الدولي.

وقد تم من خلال هذا البرنامج تركيز جزر نزاهة على المستوى المحلي والقطاعي ( بالديوانة والبلديات والأمن والصحة) وذلك بعد الاتفاق مع الوزارات والمؤسسات المعنية على تحديد خطة عمل للتقليص من مخاطر الفساد وتعزيز ثقة المواطن بالمؤسسات.

تجدون منشور مجموع التقارير متوّفر مجاّنا باللغة الفرنسية لدى مركز الدراسات والتكوين والمعلومات للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.